مبدأ الفصل بين السلطات بين النظامين البرلماني* والرئاسي

الأستاذة حسينة شرون
أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس
الأستاذ عبد الحليم بن مشري
أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

* إن ما ورد في هذه الدراسة يعبّر عن وجهة نظر من أعدّها ولا تمثل وجهة نظر الاتحاد البرلماني العربي ولا الأمانة العامة للاتحاد.

مقدمة:

إن أنظمة الحكم في العالم تدور بين أنظمة دكتاتورية وأخرى ديمقراطية، تتصف الأولى بانحصار السلطة في يد شخص أو هيئة واحدة، بينما تتوزع السلطة في الأنظمة الديمقراطية على عدة هيئات حصرت اتفاقاً في ثلاث هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وثالثة هي الهيئة القضائية، والتي تلعب دور الحكم الزاجر لكل مخالف أو متجاوز للقانون الذي يسري على الكل، وأهم ما يميز الأنظمة الديمقراطية هو الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات والذي يتجلى أكثر في الفصل بين صلاحيات السلطة التشريعية وتلك المخولة للسلطة التنفيذية، إذ تتميز الهيئة القضائية عادة بالاستقلال، لكن هذا الفصل بين السلطات الذي دعا إليه مونتيسكيو الم يعتمد بنفس الصيغة عند تطبيقه من طرف الدول في الأنظمة المعروفة حاليا، حيث أدى هذا الاختلاف إلى ظهور أنظمة سياسية ثلاث هي: النظام المجلسي والنظام البرلماني والنظام الرئاسي. وهذا تبعاً لطبيعة الفصل بين هذه الهيئات، فإذا كنا أمام فصل مطلق بين السلطات فإننا بصدد النظام الرئاسي، وكلما كان هناك فصل مع التعاون كان النظام برلمانيا، وإذا كانت الهيمنة للسلطة التشريعية وانبثقت منها هيئة تنفيذية كنا أمام النظام المجلسي.

غير أن هذا المعيار للتفرقة بين الأنظمة لم يعد كافيا نظرا لتعدد صور كل نظام من هذه الأنظمة، فليست كل الأنظمة البرلمانية على شاكلة واحدة والأمر نفسه بالنسبة للأنظمة الأخرى، الأمر الذي أدى بنا ونحن بصدد الورقة إلى إجراء دراسة مقارنة بين نظامين قائمين هما النظام الرئاسي الأمريكي والنظام البرلماني البريطاني، وقد آثرنا التركيز على هذين النموذجين فقط دون غيرهما من الأنظمة التي تأخذ بالنظام الرئاسي أو البرلماني نظرا لكون أغلبية التطبيقات قد أسفرت على الكثير من الخلط من جهة والفشل من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن النموذجين المختارين هما الأكثر استقراراً في العالم، فأقل ما يقال عنهما أنهما قد نجحا إلى حد كبير، كما أن كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هما النبع الأصلي و المرجع التاريخي لهذين النظامين.

وكانطلاقة أولية لهذه الدراسة، فإننا نشير إلى أن كل من النظامين البرلماني والرئاسي يعتمدان في نشأتهما على مبدأ أساسي، هو مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يعتمد النظام الأول على تعاون نسبي بين السلطات الفصل الهيكلي فقط)، أما النظام الثاني فيقوم على فصل جامد بين السلطات، والسؤال الذي تتمحور حوله دراستنا هو: هل لا يزال مبدأ الفصل بين السلطات قادر على أن يكون معيارا محوريا في التفريق بين النظامين؟ أم أن هناك محددات أخرى يمكننا أن نعتمد عليها في التفريق بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي؟

وعلى ذلك يتحدد هدف هذه الدراسة المقارنة في الكيفية التي تعاطي بها كل من النظامين مع مبدأ الفصل بين السلطات مشيرين كلما استدعى الأمر إلى العوامل التاريخية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، التي

أثرت في مهندسي هذين النظامين، حتى ظهرا على الصورة التي هما عليها الآن مع التركيز على الجانب العملي. ونؤكد هنا أننا لسنا بصدد دراسة لاستخراج معايير تفرقة بين النظامين تمكننا من التمييز بينهما على أساس أن هذا النظام البرلماني وذلك نظام رئاسي بل أن دراستنا منصبة على نظامين قائمين يوصف الأمريكي بأنه رئاسي ويوصف البريطاني بأنه برلماني نظريا، لأن طبيعة عمل هينات النظام والعلاقة بينهما عمليا قد تجعل من النظام الموصوف بالبرلماني يأخذ منحى النظام الرئاسي والعكس، وهذا ما سنحاول تبيينه في بحثنا وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: الهيئات الدستورية في النظامين البريطاني والأمريكي.

المطلب الأول: الهيئة التشريعية في النظامين البريطاني والأمريكي.

المطلب الثاني: الهيئة التنفيذية في النظامين البريطاني والأمريكي.

المبحث الثاني: مميزات هيئات كل من النظامين والتفاعل بينها.

المطلب الأول: مميزات هيئات كل من النظامين.

المطلب الثاني: مدى الارتباط والاستقلال بين هيئات كل من النظامين الخاتمة.

المبحث الأول: الهيئات الدستورية في النظامين البريطاني والأمريكي.

خصصنا المطلب الأول من هذا المبحث للمقارنة بين الهيئات التشريعية في كل من النظامين الأمريكي والبريطاني، بينما خصصنا المطلب الثاني للمقارنة بين الهيئتان التنفيذيتان في هاتين الدولتين.

المطلب الأول: الهيئات التشريعية في النظامين البريطاني والأمريكي

تنقسم الهيئات التشريعية في بريطانيا إلى هيئتين هما مجلس اللوردات ومجلس العموم، ويطلق عليهما مجتمعتين اسم البرلمان. ويقابله في النظام الرئاسي الأمريكي الكونغرس والذي ينقسم بدور إلى هيئتين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وسوف نتطرق لهذه المجالس التشريعية في أسلوب مقارن بين لنا أهم الفروقات من الناحية التشريعية.

الفرع الأول: مجلس اللوردات ومجلس الشيوخ

يشكل هذين المجلسين في النظامين البرلماني والرئاسي عقل النظام[1] ويتشكل مجلس اللوردات في بريطانيا من فئتين، فئة اللوردات الزمنيين ويعينون بالوراثة أو بالتعيين لمدى الحياة، وفئة اللوردات الروحيين وعددهم ستة وعشرون (هذا العدد لا يتغير) وهم من رجال الكنيسة. وفي الحالتين الملك هو الذي له سلطة التعيين، ونجد من هؤلاء اللوردات، لوردات الاستئناف وعددهم اثني عشر يعينهم الملك لمدى الحياة لممارسة صلاحيات قضائية، يرأسهم وزير العدل، ويشكلون محكمة الاستئناف العليا، كما تجدر الإشارة إلى أن تعيينهم يتم بموافقة الوزارة، كما نشير إلى أن اللوردات لا يمكنهم العضوية في مجلس العموم إلا إذا تخلو عن لورديتهم.

نجد أنه في سنة 1911 حدث تطور مهم أدى إلى تقليص صلاحيات مجلس اللوردات وأصبح لا يحتفظ إلا بحق النقض التوقيفي لمدة سنتين ولمدة شهر واحد في الأمور المالية. كما أنه في سنة 1949 قلصت صلاحيات مجلس اللوردات وخفضت مدة النقض إلى سنة واحدة فقط. وفي سنة 1999 تم إلغاء العضوية بالوراثة في مجلس اللوردات [2].

ويقابل هذا المجلس، مجلس الشيوخ في النظام الرئاسي الأمريكي، وهو يضم شيخين عن كل ولاية، ينتخبون لمدة ستة سنوات، يتجدد ثلث أعضائه كل سنتين، رئيس هذا المجلس هو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية[3].

الفرع الثاني: مجلس العموم ومجلس النواب

مجلس العموم مجلس منتخب لمدة خمس سنوات لا ينهيها عادة لأن الوزارة تلجأ إلى حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، يسمي رئيس مجلس العموم بـــ Speaker وهي نفس التسمية التي تطلق على رئيس مجلس النواب في النظام الأمريكي. نجد أن اختيار رئيس الحكومة يكون من الأغلبية، كما أن فكرة التداول على السلطة مكرسة في هذا المجلس ذلك أن الحزب الفائز صاحب الأغلبية يصبح في السلطة بينما يتحول الحزب الآخر إلى المعارضة. نشير أيضاً إلى أن نظام الانتخاب المنتهج يكون في دورة واحدة ودائرة فردية الامر الذي ادى إلى تعزيز نظام الثنائية الحزبية [4].

أما مجلس النواب الأمريكي فهو مجلس ينتخب لمدة سنتين بالاقتراع الأكثري على أساس دورة واحدة، ومن صلاحياته النظر في صحة انتخابات الأعضاء وحق إقصاء أحد أعضائه، ومجلس النواب مع مجلس الشيوخ (الكونغرس) يجتمعان مرة واحدة في السنة في دورة عادية إلا في الحالات الاستثنائية، يتولى الكونغرس السلطة التشريعية ويتمتع إلى جانبها ببعض الصلاحيات في الحقل الخارجي، وفي الجانب القضائي والإداري، وفيما يخص تعديل الدستور أيضا[5].

بعد هذا التعريج البسيط على كل من الهيئات التشريعية في النظامين البريطاني والأمريكي، نأتي فيما يلي إلى إبراز أهم الفروق بين النظامين فيما يتعلق بالسلطة التشريعية من خلال الجدول التالي:

نقاط المقارنة	النظام البريطاني		النظام الأمريكي	
	مجلس اللوردات	مجلس العموم	مجلس الشيوخ	مجلس النواب
مدة التعيين	مدى الحياة في أغلبية الحالات	05 سنوات	06 سنوات يتجدد ثلثه كل سنتين	سنتين
طريقة التعيين	الوراثة والتعيين غير أن هناك تراجع عن التعيين بالوراثة	الانتخاب في دورة واحدة وفي دائرة واحدة	الانتخاب	الانتخاب بالاقتراع الأكثري على أساس دورة واحدة
الصلاحيات القضائية	محكمة استئناف عليا	لا توجد	محكمة لمحاكمة رئيس الدولة ونائبه فقط	لا توجد

وما يمكن ملاحظته أنه في مقابل تراجع مجلس اللوردات وانحصار اختصاصاته، نجد أن الكونغرس يحصل على صلاحيات عدة إضافة إلى اختصاصاته التشريعية الأصيلة.

المطلب الثاني: الهيئات التنفيذية في النظامين البريطاني والأمريكي

وسوف نتطرق إلى تشكيلة السلطة التنفيذية وكذا الصلاحيات المخولة لها في كل من النظامين البرلماني البريطاني والرئاسي الأمريكي.

الفرع الأول: ثنائية السلطة التنفيذية في النظام البرلماني

أن السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ثنائية منقسمة بين رئيس الدولة غير المسؤول سياسياً والوزارة كهيئة جماعية مسؤولة عن شؤون الحكم، وللنظام البريطاني خصوصية أدق كون بريطانيا مملكة، فرئيس الدولة ملك ومن ثمة نجد أنه حتى المسؤولية الجزائية غير ممكنة بحقه، والسلطة التنفيذية في بريطانيا منقسمة بين مؤسسة التاج والحكومة، فالملك يرأس هيئة التاج وراثياً وهو يشكل رمزاً لوحدة البلاد ويسهر على ذلك، وعلى الرغم من أن الملك يملك ولا يحكم إلا أنه على المستوى العملي بقي له ما يسمى بالامتياز الملكي وذلك من خلال ما يلي:

1. حق الاشتراك في معظم الأعمال الصادرة عن البرلمان من خلال خطاب العرش.
2. موافقة الملك على القوانين لنافذها.
3. حق الملك في اختيار الوزير الأول لتشكيل الوزارة.
4. حق دعوة البرلمان للانعقاد وكذا حله بناء على طلب الوزارة.
5. حق التعيين في مجلس اللوردات [6].

أما الحكومة، والتي كانت في يد الملك ثم انتقلت إلى يد البرلمان، فإن لها صلاحيات كبرى وواسعة نذكر منها:

- ممارسة السلطة التنفيذية الفعلية.
- ممارسة جزء من الصلاحيات العائدة للامتيازات الملكية.
- كما أن لها صلاحيات كبرى في إصدار القوانين عن طريق تفويض التشريع.

وتشكيلة الحكومة معقدة حاولنا تبسيطها في هذا المخطط:

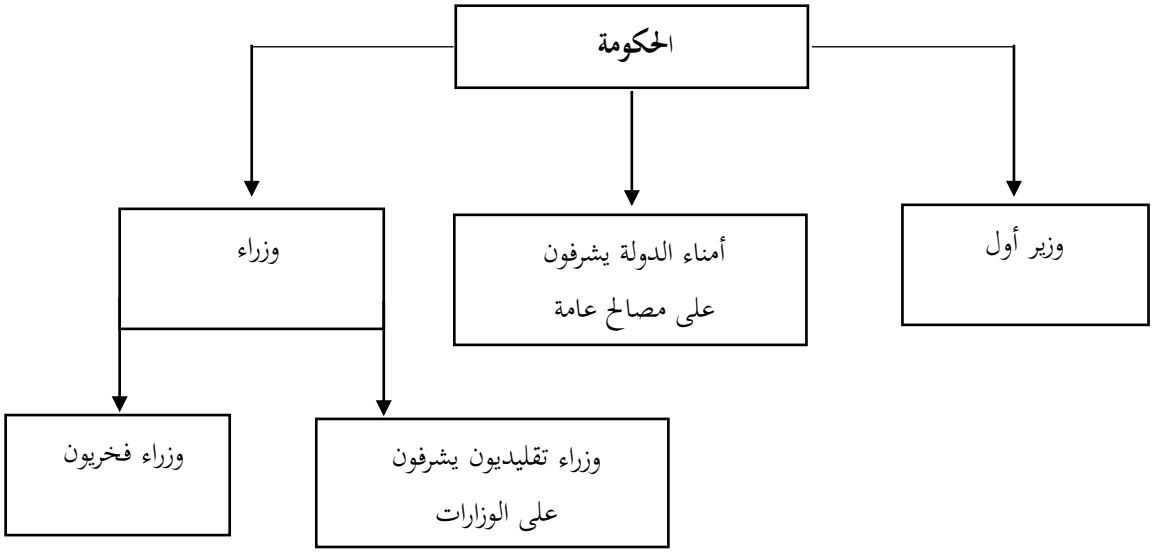

الوزارة تتكون من أكثر من 100 عضو لذا تم اللجوء إلى هيئات مصغرة تسمى بالكابينات Cabinet مؤلفة من 20 عضو تقريباً [7].

الفرع الثاني: فردية السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي

نجد أن رئيس الدولة في النظام الرئاسي يملك مهام السلطة الفعلية في شؤون الحكم دون الوزراء، يمارس وحده السلطة التنفيذية، وعملية انتخاب الرئيس الأمريكي معقدة وطويلة ومدة ولايته هي أربعة سنوات، ويقوم الرئيس باختيار وزرائه، وهم مجرد معاونين له، لذا يطلق عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية تسمية "الأمناء"، وهم يعملون على تنفيذ سياسة الرئيس كما رسمها وحددها [8]. ومن هنا فالنظام الرئاسي يتسم بفردية السلطة التنفيذية على العكس من النظام البرلماني الذي يتبنى الثنائية.

المبحث الثاني: مميزات هيئات كل من النظامين والتفاعل بينهما

وقد خصصنا المطلب الأول لتحديد مميزات السلطتين التنفيذية والتشريعية في كل من النظامين البرلماني والرئاسي، ثم تطرقنا في المطلب الثاني لمسألة التفاعل بين هاته الهيئات هو أمر مهم ذلك أنه يمكننا من معرفة المعايير المعتمدة في التفريق بين كل من النظامين، كما يمكننا من الوقوف على مدى إمكانية الاعتماد على مبدأ الفصل بين السلطات في التفريق بين النظامين البرلماني والرئاسي.

المطلب الأول: مميزات الهيئات بين النظامين البرلماني والرئاسي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى خمسة مستويات مهمة تمكننا من معرفة أي من السلطتين التنفيذية أو التشريعية قوية، وكذا تبين لنا أهم ما يميز النظام البرلماني البريطاني عن النظام الرئاسي الأمريكي، وهذه المستويات هي:

- الرئيس أو الملك في النظامين.
- المساءلة في النظامين.
- الوزارة في النظامين.
- المساواة بين السلطتين في النظامين.
- الحزبين الكبيرين.

1- الرئيس أو الملك في النظامين:

النظام البرلماني البريطاني	النظام الرئاسي الأمريكي
رئيس الدولة ملك بالوراثة وهو رئيس الهيئة التنفيذية، ونشير إلى أن الرئيس في الأنظمة البرلمانية الجمهورية يكون منتخباً.	رئيس الدولة منتخب من طرف الشعب، وهذا هو مصدر قوة الرئيس في النظام الرئاسي، حيث يتعادل مع البرلمان المنتخب، ورجحان كفة الرئيس يعود لكونه منتخب من طرف مجموع الشعب، بينما في البرلمان نجد أن كل عضو يمثل أغلبية دائرته فقط.
لرئيس الدولة الحق في تعيين رئيس الوزراء بقرار منفرد، وله أيضاً حق حل مجلس الوزراء، غير أنه من الجانب العملي نجده مقيد بالأغلبية البرلمانية التي تمنح الثقة لتلك الوزارة. نشير أيضا أن للرئيس حق الاعتراض على القوانين وحق إصدارها وكذا حق حل السلطة التشريعية. كما أن هناك فصل عضوي بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة.	رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة، وهو يقوم بتعيين الوزراء وإقالتهم ومساءلتهم دون أن يتسنى ذلك للبرلمان. كما تحصر جميع السلطات التنفيذية في شخص رئيس الدولة.
سلطات رئيس الدولة (الملك) فخرية اسمية لا فعلية، وجميع السلطات المسندة إليه يمارسها عن طريق الوزارة، فقراراته تكون ممهورة بتوقيع الوزراء المختصين، الذين تنعقد مسؤوليتهم تبعاً لذلك التوقيع [9].	سلطات رئيس الدولة حقيقية وفعلية ومنصبه منصب محوري فهو يحدد سياسية الدولة الداخلية والخارجية وتشمل سياسته جميع الميادين المدنية والعسكرية [10].

2 – قضية المساءلة في النظامين:

النظام البرلماني البريطاني	النظام الرئاسي الأمريكي
الملك غير مسؤول سياسياً وجنائياً خضوعاً لقاعدة "الملك لا يخطأ". غير أنه في الأنظمة البرلمانية الجمهورية نجد أن رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً لكنه مسؤول جنائياً.	رئيس الدولة لا يسأل أمام الشعب سياسياً، غير أنه يسأل جنائياً فمجلس الشيوخ مختص بمحاكمة رئيس الدولة ونائبه.
الوزارة هيئة جماعية مسؤولة عن شؤون الحكم وهي مجلس متضامن أمام البرلمان [11].	الوزراء مجرد معاونين، لا يحق للبرلمان استدعاءهم من أجل مساءلتهم وهم لا يشكلون هيئة متضامنة [12].

3 – الوزراء في النظامين:

النظام البرلماني البريطاني	النظام الرئاسي الأمريكي
تستند الوزارة إلى ثقة البرلمان، وسار العرف على اختيار الوزراء من البرلمانيين ورئيس الوزراء من حزب الأغلبية، وفي حالة عدم وجود أغلبية تشكل حكومة ائتلافية.	الوزراء ليسوا برلمانيين يختارهم الرئيس دون طلب الثقة من البرلمان.
الوزراء يحضرون جلسات البرلمان بصفتهم وزراء.	الوزراء لا يدخلون البرلمان بصفتهم وزراء، إنما يدخلونه كأي مواطن عادي.
وجود رئيس للوزراء يطلق عليه الوزير الأول.	لا وجود لهذا المنصب
الوزارة وحدة متجانسة.	الوزراء مجرد أمناء سر أو مستشارين [13].

4 – المساواة بين السلطتين:

نجد أن النظام البرلماني البريطاني يقوم على المساواة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع وجود قدر من التعاون والرقابة المتبادلة، حيث نجد أن السلطة التشريعية تملك سحب الثقة من الحكومة، والسلطة التنفيذية بالمقابل تملك حق حل السلطة التشريعية [14].

أما النظام الرئاسي الأمريكي فإنه يقوم على مساواة (توازن) بين السلطتين مبني على الفصل الجامد بين السلطتين، حيث تختص السلطة التشريعية بأمر التشريع بينما تستأثر السلطة التنفيذية بأمر التنفيذ، وحل ولا عزل بينهما [15].

من خلال ما سبق يمكننا أن نستشف أن السلطة التنفيذية تكون في يد الرئيس في النظام الرئاسي، بينما تكون هذه السلطة في يد الحكومة لا الملك في النظام البرلماني، مع وجود تساوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في كل من النظامين.

5– الحزبين الكبيرين:

رغم اعتماد التعددية الحزبية في كل من النظامين الأمريكي والبريطاني، إلا أن الواقع العملي أفرز للساحة السياسية حزبين كبيرين يساهمان مساهمة مباشرة في ترسيخ معالم البرلمانية والرئاسية كل في بلده، إلا أن هناك فروق جوهرية في طريقة عملهما وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

النظام البرلماني البريطاني	النظام الرئاسي الأمريكي
الحزبين الكبيرين هما حزب المحافظين وحزب العمال.	الحزبين الكبيرين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي.
وجود أحزاب صغيرة أهمها حزب الأحرار.	وجود أحزاب صغيرة أهمها الحزب الشيوعي.
تتمتع الأحزاب البريطانية بالمركزية مما يساهم في وحدة الحزب وماسكه.	تتمتع اللجان الحزبية المحلية بسلطات واسعة، حيث تتولى تمويل المعركة الانتخابية كل في دائرتها دون مساعدة من رئاسة الحزب وبعيداً عن رقابته، الأمر الذي يترتب عليه: – استقلال اللجان الحزبية عن بعضها. – عدم قدرة رئاسة الحزب الاعتراض على المرشحين الذين تتقدم بهم اللجان المحلية.
نجد أنه في بريطانيا يقوم حزب واحد بمسؤولية الحكم، أما الحزب الثاني فإنه يتحول إلى حزب	أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجد أنه عندما يكون رئيس الدولة من حزب، فإن

النظام البرلماني البريطاني	النظام الرئاسي الأمريكي
معارضة. ونجد أن المعارضة في بريطانيا تتمتع بمكانة خاصة، حيث أن رئيس حزب الأقلية يسمى زعيم المعارضة ويتقاضى راتباً من خزينة الدولة، ويتزعم حكومة الظل لمراقبة أعمال الحكومة الفعلية.	الأغلبية البرلمانية تكون عادة من الحزب الآخر (16).

المطلب الثاني: مدى الارتباط والاستقلال بين الهيئات التشريعية والتنفيذية في النظامين

إن مسألة الارتباط والاستقلال هي مجرد تعبير عن تكريس مبدأ الفصل بين السلطات من عدمه في النظامين البرلماني البريطاني والرئاسي الأمريكي، وهذا ما سنحاول توضيحه في الفرعين التاليين، حيث خصصنا الأول للطرح النظري، بينما خصصنا الثاني للواقع العملي.

الفرع الأول: مدى الارتباط والاستقلال نظرياً

على الصعيد النظري نجد أن النظام البرلماني يقوم على التعاون بين السلطات، بينما يقوم النظام الرئاسي على الفصل الجامد بين السلطات، وعلى ذلك سوف نبين مظاهر التعاون في النظام البرلماني البريطاني، ثم ننتقل لمظاهر الاستقلال في النظام الرئاسي الأمريكي.

أولاً / مظاهر التعاون في النظام البرلماني البريطاني:

1 – على مستوى السلطة التنفيذية:

- إعداد عملية الانتخاب.
- دعوة البرلمان للانعقاد العادي وغير العادي وتأجيل انعقاده وفض دوراته.
- حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها.
- الجمع بين عضوية البرلمان والعضوية في الوزارة.
- حق حل البرلمان (حل رئاسي، حل برلماني).

2 – على مستوى السلطة التشريعية:

- توجيه أسئلة واستجوابات إلى السلطة التنفيذية.
- تشكيل لجان تحقيق فيما نسب للوزارة من تقصير في أمور الحكم والإدارة.

- إثارة المسؤولية الفردية والتضامنية للوزارة، أي طرح مسألة الثقة بالوزارة وإكراهها على الاستقالة[17].

ثانياً / مظاهر الاستقلال في النظام الرئاسي الأمريكي:

1 – استقلال السلطة التنفيذية عن التشريعية:

- الوزير لا يكون عضواً برلمانياً، وإذا كان كذلك عليه التنازل عن عضويته في البرلمان.
- لا تطلب ثقة البرلمان في الوزارة.
- لا يحق للبرلمان مساءلة الوزراء ولا مراقبتهم ولا مساءلة الرئيس ولا مراقبته.
- الوزراء لا يحضرون جلسات البرلمان بصفتهم وزراء.
- ليس للوزراء حق المشاركة في مداولات البرلمان ولا المناقشة ولا التصويت.
- الوزراء لا يسألون إلا أمام رئيس الدولة.

2 – استقلال السلطة التشريعية عن التنفيذية:

- ليس للرئيس الحق في دعوة البرلمان للانعقاد أو فض دوراته إلا في الحالات الاستثنائية.
- رئيس الدولة لا يساهم في أمور التشريع.
- الرئيس لا يملك حق حل البرلمان.

الفرع الثاني: مظاهر الارتباط والاستقلال عملياً

إذا كان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني هو الأصل، والاستقلال هو الأصل في النظام الرئاسي، فإن الواقع العملي قد أدى إلى بعض التحولات في كل من النظامين نستعرضها فيما يلي:

أولاً / مظاهر الاستقلال في النظام البرلماني البريطانية

سبقت الإشارة إلى أن النظام الانتخابي في بريطانيا يقوم على أساس الانتخاب الفردي من خلال دورة واحدة وبالأغلبية، كما أن رئيس الوزراء مختار من الأغلبية البرلمانية، الأمر الذي يمكن رئيس الوزراء من تمرير سياسته عبر البرلمان دون معارضة مما يكسبه قوة شبيهة بقوة الرئيس في النظام الرئاسي [18].

ثانياً / مظاهر التعاون بين السلطات في النظام الرئاسي الأمريكي:

1 – تأثير السلطة التنفيذية في التشريعية:

- حق الرئيس في الاعتراض على قانون أقره البرلمان خلال عشرة أيام التي تلي صدوره، ولا يؤدي هذا الاعتراض إلى منع صدوره بل إلى وقف تنفيذه ورده إلى البرلمان ولا يصدر إلا بموافقة الثلاثين وهذا الشرط صعب التحقيق عملياً.

- إثارة الرأي العام على الكونغرس.
- اقتراح مشاريع قوانين ملحقة بالخطاب السنوي للرئيس.
- اقتراح مشاريع قوانين عن طريق النواب المنتمون لحزب الرئيس.
- شراء بعض النواب في الكواليس وذلك عن طريق تعيين أصدقائهم في مناصب عليا.

2 – تأثير الكونغرس على السلطة التنفيذية:

- اشتراك مجلس الشيوخ مع الهيئة التنفيذية في بعض الصلاحيات، مثل إبرام المعاهدات والقيام ببعض التعيينات.
- مجلس الشيوخ مختص بمحاكمة الرئيس ونائبه.
- وجود لجان برلمانية تقوم من الناحية العملية برقابة برلمانية على أعمال السلطة التنفيذية [19].

الخاتمة:

ما ينبغي أن نؤكد عليه في هذه الدراسة المقارنة أن نجاح كل من النظامين البرلماني والرئاسي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي لا يعود إلى النظام في حد ذاته، وإنما يعود إلى الارتباط الوثيق بين النظام والخصوصية التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، وهو الأمر الذي يفسر عدم نجاح هذين النظامين في العديد من البلدان التي استوردتها. ونضيف على ذلك أن النظام الرئاسي لم ينجح في أي بلد آخر عدي موطنه الأصلي.

وأهم نتيجة توصلنا إليها من خلال هذه المداخلة هي أن المبدأ التقليدي المعتمد في التفرقة بين النظامين البرلماني والرئاسي، أي مبدأ الفصل بين السلطات، لم يعد ذا جدوى وخاصة في ظل التحولات التي طرأت على النظام الرئاسي ومؤشرات البرلمانية التي بدأت تظهر عليه، كما أن منصب الوزير الأول في بريطانيا كما لاحظنا من خلال هاته الدراسة أنه أصبح يأخذ صفة الملك المنتخب عملياً، فهو يتجه لأخذ قوة الرئيس في النظام الرئاسي.

كما نشير إلى أن التفرقة على أساس الدستور لا تنفع خاصة أن الدساتير لا تنص صراحة على طبيعة نظام الحكم، كما أن التطبيق العملي للنصوص يأتي عادة بمستجدات قد تخرج عما هو مسطر نظرياً.

لذا فإن المعايير التفصيلية مجتمعة هي التي تساعدنا على معرفة طبيعة النظام في الدولة ويمكننا إجمال هذه المعايير فيما يلي:

- ثنائية أو أحادية السلطة التنفيذية.
- المساءلة السياسية.
- إمكانية الحل وسحب الثقة.
- مدى التعاون أو الاستقلال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الهوامش:

1- إدمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، ج 01: الدول وأنظمتها، ط 03، بيروت: دار العلم للملايين، 1983، ص 344.

2- محمد المجذوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**، بيروت: الدار الجامعية، 2000، ص 113 وما بعدها.

3- المرجع نفسه، ص ص: 117، 118.

4- المرجع نفسه، ص 177.

5- عبد الكريم علوان، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان (الأردن): دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص 97.

6- إبراهيم عبد العزيز شيحا، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص 406 وما بعدها.

7- محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 121 وما بعدها.

8- عبد الكريم علوان، مرجع سابق، ص 96.

9- إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص 412 وما بعدها.

10- المرجع نفسه، ص 420 وما بعدها.

11- المرجع نفسه، ص 415.

12- محمد المجذوب، مرجع سابق، ص ص: 180، 181.

13- إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص 415.

14- المرجع نفسه، ص 416.

15- المرجع نفسه، ص 424.

16- محمد ناصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص ص: 301، 302.

17- محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 99.

18- O Camy, **Cour de droit constitutionnel géneral**, http://www.Droit constitutionnel. net/

19- عبد الكريم علوان، مرجع سابق، ص 102 وما بعدها.